الاستثمار الاقتصادي في بلدية برج بوعريريج بين الواقع و آفاق التنمية المستدامة

د/وهيبة بوشامة محاضرة(ب) المدرسة العليا للأساتذة
د/نضيرة عطاء الله محاضرة(ب) المدرسة العليا للأساتذة

الملخص:
تهدف دراستنا هذه إلى استخراج إمكانات و عوائق الاستثمار الاقتصادي بمدينة برج بوعريريج، التي من خلالها نحدد آفاق التنمية المستدامة التي تقوم على أساس اقتصادي مبني على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، و كذا البحث عن آفاق أخرى للتنمية من خلال خلق مناطق صناعية جديدة على طول الطريق السيار شرق غرب والذي يجتاز ولاية برج بوعريريج على طول 92 كم، ما سيساهم في جلب مستثمرين جدد من داخل الولاية و من خارجها.
كما أن الهدف الأساسي المتوخي من موضوعنا هو تحقيق التوازن المجالي من خلال تنمية مدن الهضاب العليا، مثل مدينة برج بوعريريج التي أردناها أن تكون قطبا اقتصاديا يلعب دورا هاما في التنمية المحلية و الإقليمية و الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاقتصادي، التنمية، الهضاب العليا، بلدية برج بوعريريج.

المقدمة

حتى يكون للمدينة مكانة إقليمية، يجب أن تكون مجالا حيويا لإنتاج رؤوس الأموال و تسويق المنتجات و إشباع رغبات السكان من مسكن و عمل و نقل. و هذه الديناميكية لن تتحقق إلا إذا كانت المدينة تتميز بسياسة تسيير تعمل على جلب الاستثمارات التي تزيد من مداخلها. و لا يكو ن الاستثمار الاقتصادي إلا إذا توفرت بعض الشروط الرئيسية، أهمها الموارد الطبيعية و البشرية و الهياكل القاعدية، إضافة إلى الاستقرار السياسي.

و تعتبر الجزائر من البلدان التي عرفت اختلال مجالي بسبب توجيه الاستثمارات نحو المدن الساحلية مما تسبب في تمركز سكاني و وظيفي كبير على شريط ساحلي ضيق، زاد من اللاتوازن خاصة بين الشمال و المناطق الداخلية مثل الهضاب العليا .

بلدية برج بوعريريج هي مقر الولاية التي تنتمي إلى إقليم الهضاب العليا شر ق، ترقت إلى مصاف ولاية سنة 1984. حاليا تتوفر على منطقة صناعية ومنا طق نشاط هامة أعطتها صبغة اقتصادية صناعية خـــاصة في مجال الالكترونيات و مواد البناء بعدما كانت منطقة فلاحيه تختص في زراعة الحبوب، و يعتبر هذا التحول الوظيفي من أهم الأسباب و الدوافع التي جعلتنا نختار هذا البحث الذي يتمحور أساسا حول إمكانات الاستثمار في المنطقة، والتساؤل المهم الذي يتبادر إلى أذهاننا هو:

- هل حقا تمكن الاستثمار الاقتصادي الصناعي أن يجعل من بلدية برج بوعريريج قطبا اقتصاديا يعول عليه في إعادة التوازن المجالي؟

1- تطور سياسة الاستثمار في الجزائر:

"الاستثمار مفهوم اقتصادي تعددت و اختلفت حوله التعاريف و ما يراد من ورائه هو اكتساب أموال و تنمية نشاط أو صناعة معينة و كذا النهوض بقطاع، مدينة أو إقليم أو قطر أو حتى تكتلات معينة مثلما هو الحال بالنسبة للمجموعة الاقتصادية الأوربية"[1].

عرفت الجزائر تحولات في سياسة استثمارها من خلال توقيعها على عدة اتفاقيات دولية في هذا المجال حيث أبرمت معاهدة حول الاستثمار في مجال اتحاد المغرب العربي في الجزائر بتاريخ 23 يوليو 1990، كما وقعت اتفاق مع إيطاليا حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات سنة 1991 بالجزائر.

و أثناء فترة التسعينيات من القرن الماضي أبرمت الجزائر اتفاقية مغاربية حول الاستثمارات و اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول، و أهم النصوص القانونية الصادرة خلال الفترة نجد المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 هـ الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار. الذي جاء كنتيجة لسياسة اقتصادية لمرحلة دامت ثلاثين سنة و كان هدفه هو إرساء قواعد اقتصاد السوق لتحرير الاقتصاد الوطني انطلاقا من سياسة مناهضة للاستثمار المباشر، و

[1] Maurice Durousset -la mondialisation de l'économie- Collection Histege- 1993- P59.

فتح الباب أمـام رأس المـال الخاص الوطني و الأجنبي، لكن الهدف الحقيقي كان الخروج من أزمة المديونية لتسطير سياسة تنموية.

2- علاقة التهيئة بالاستثمار: يعتبر الاستثمار من أهم المعايير التي من شــأنها تحديد أهمية الإقليم و درجة الاهتمام بـه كما يحدد كذلك مدى إمكاناته و عوائقه. العلاقة المجالية بين التهيئة و الاستثمار يمكن تلخيصها في تقسيم القطر إلى مناطق أهمها:

- **مناطق التوسع الاقتصادي**:Zones d'expansion économique : " تتكون مناطق التوسع الاقتصادي من الفضاءات الجيو-اقتصادية التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي و الاجتماعي أو تكمله و تزخر بطاقات من المـوارد الطبيعية و البشرية أو الهياكل القاعدية المطلوبة حشدها و رفع شأنها أو الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع و الخدمات و تطويرها"[2]. و لكي تكون هناك منطقة توسع اقتصادي لا بد من توفر الموارد الطبيعية و البشرية أو الهــياكل القاعدية. و اختيار مناطق التوسع الاقتصادي يتعلق بالتهيئة العمرانية و تأخذ بعين الاعتبار توجيه و رفـع مردودية الاستثمارات المهيكلة و المرافقة لها مع إدماج السكن و المؤسسات البشرية في استغلال و تسيير الفضاءات المعتبرة مع العمل، الاتصالات، النقل و الخدمات إلى جانب الحفاظ عـلى البيئة و تثمينها.

- **ترقية الأقاليم:** و تتمثل في المناطق الخاصة التي يستوجب ترقيتها و يتم ضبطها وفق القوانين المعمول بها في مجال التهيئة العمرانية و هي مبينة في القانون 87-03 لا سيما المادة 51 التي تنص على ضمان تنمية المناطـق عن طريق تدابير تشجيعية و تحفيزية ذات طابع اقتصادي، اجتماعي و ضريبي، و هذا في إطار المخططات الوطنية للتنمية على شكل تقسيم الإقليم الوطني إلى مناطق و تبني تدابير تشجيعية و تحفيزية.

للسياســة الحضرية دور هام في توجيه الاستثمارات، فهي تنظـم العلاقة بين المجال و رأس الـمال و السكان، و نظرا لما للمدينة من أهمية مجالية و اقتصادية فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز الإمكانات التي شجعت على الاستثمار ببلدية برج بوعريريج.

3-الموقع الجغرافي لبلدية برج بوعريريج:

تقع برج بوعريريج في الجزء الغربي لإقليم الهضاب العليا الشرقية، يحدها شمالا كل من بلدية حسناوة و مجانة، شرقا بلدية سيدي مبارك و جنوبا بلدية الحمادية و العناصر و من الغرب بلدية اليشير . تمتد على مساحة 81.1كلم2 وتبعد عن الجزائر العاصمة بـ220كلم.

[2] المرسوم التنفيذي 94-321 المؤرخ سنة 1994 – المادة رقم 04.

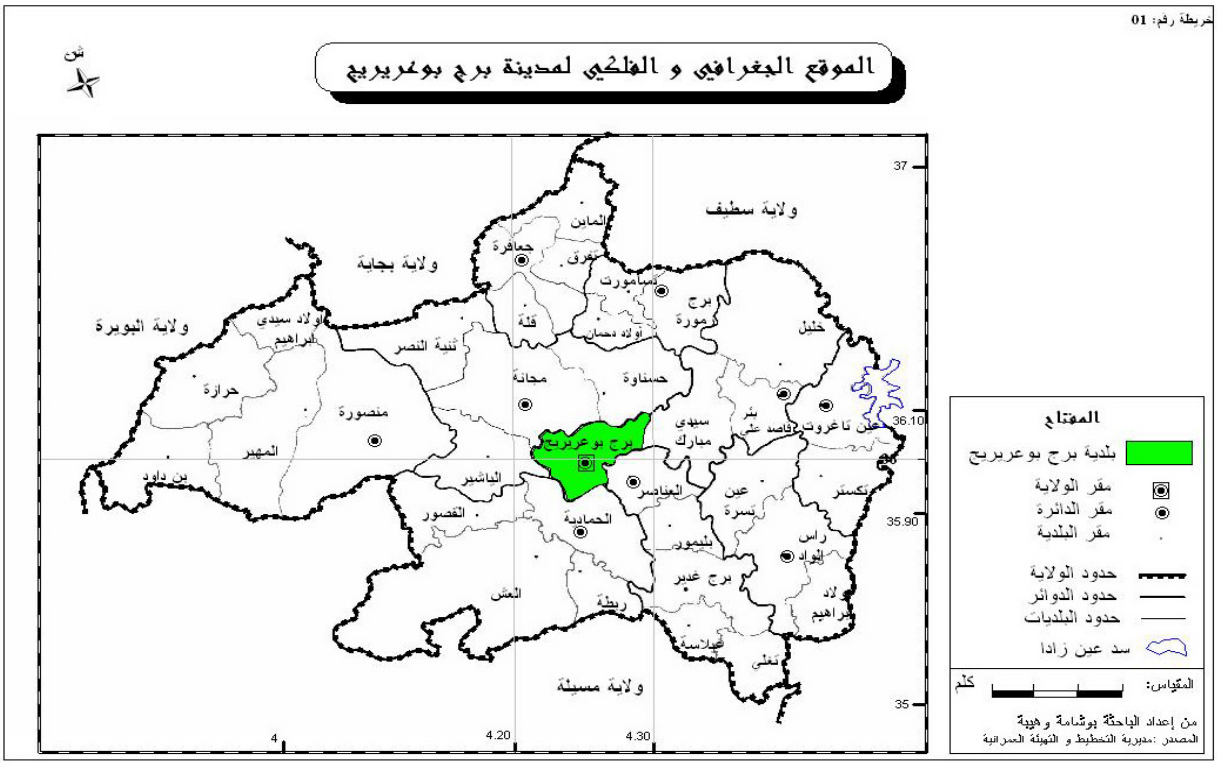

4- إمكانات بلدية برج بوعريريج:

تتربع بلدية برج بوعريريج على الهضاب العليا على ارتفاع متوسط يصل إلى 1053 م من سطح البحر، وتتميز معظم أراضيها بانحدارات من الفئة 4 إلى% 8 ، كما أنها تتميز بمناخ قاري يميل إلى الجفاف بمعدل تساقط يتراوح بين 300 و 400 ملم سنويا مما يؤثر على الشبكة الهيدروغرافية التي تفتقر إليها المنطقة باستثناء بعض الأودية المحاذية لها مثل واد سوليل، واد مجانة و واد برج بوعريريج، و عموما فإن الموقع الإستراتيجي و الإطار الطبيعي لمدينتنا ساعد على الاستثمارات الصناعية خاصة التي لا تعتمد على استعمال كبير لمورد المياه.

أما بشريا، فقد بلغ عدد سكان البلدية 986 422نسمة خلال التعداد الأخير لسنة2008.

تتوفر البلدية على شبكة مواصلات كثيفة أهمها الطـريق الوطني رقم 05 ، الطريق الوطـني رقم 76 و الطريق الولائي رقم 45 إلى جانب السـكة الحديدية و التي من شـانها المساهمة في التطور المجالي و الاقتصادي للبلدية . كما أنها تتميز بمستوى تجهيزي يؤهلها أن تلعب دور قطب جاذب للاستثمارات.

كما أن للتسهيلات الإدارية التي تبنتها سياسة تشجيع الاستثمار الاقتصادي في الجزائر دور مهم في تشجيع الاستثمار، أما فيما يخص العقار الذي يعتبر القاعدة التي تقوم عليها المشاريع التنموية، حيث في هذا السياق و من أجل توفير العقار الصناعي ببرج بوعريريج، قامت مصالح الولاية باسترجاع 30 قطعة أرض سنة 1999 و أعيد توزيعها على المستثمرين في إطار تشجيع الاستثمار من قبل لجنة المتابعة المحلية و ترقية الإستثمار **CALPI**.

حسب وكالة مسح الأراضي ببرج بوعريريج فإن العقار يصنف إلى عقار حضري و عقار ريفي و آخر صناعي لم يتم مسحه من طرف الوكالة.

– **العقار الريفي:** العقار الريفي هو ذلك العقار الذي توجد به المناطق المبعثرة و بعض المجمعات الثانوية، أي أنه خارج النواة القديمة للمدينة و لكنه قريب منها و هو الذي يمثل مناطق الزحف الجديدة للمدينة الحالية و الجدول أدناه يوضح كيفية توزيع العقار الريفي بمدينة برج بوعريريج.

جدول رقم 01 : العقار الريفي ببرج بوعريريج سنة 2015.

الملكية	العدد		المساحة (هكتار)
	الملاك	التجزيئات	
أملاك الدولة	01	11	140.43
تعاونيات فلاحية جماعية	21	59	2389.23
تعاونيات فلاحية فردية	07	12	209.40
أملاك البلدية	01	07	31.21
أملاك الوقف	03	07	236.63
أملاك عمومية	–	–	37.06
أملاك خاصة	110	251	2936.84
غير معلن عنها	–	–	2329.36
المجموع	**151**	**347**	**8310.16**

المصدر: البطاقة التقنية الخاصة بالعقار الريفي المنجزة من طرف وكالة مسح الأراضيCadastre سنة 2015.

حسب ما يوضحه الجدول أعلاه فإن أغلب الأراضي الفلاحية هي ملك للخواص و التعاونيات الفلاحية الجماعية، إلا أن نسبة 28% من الأراضي غير معلن عن ملكيتها.

–**العقار الحضري:** يعتبر العقار الحضري من أهم مشكلات التسيير الحضري للمدن، باعتباره الركيزة الأساسية التي تقوم عليها مختلف المشاريع الإقتصادية، الإجتماعية و العمرانية.

جدول رقم 02 : العقار الحضري بمدينة برج بوعريريج سنة 2015.

الملكية	العدد		المساحة (هكتار)
	الملاك	التجزيئات	
أملاك الدولة	01	391	57.34
تعاونيات فلاحية جماعية	04	36	53.00
تعاونيات فلاحية فردية	03	14	39.00
أملاك البلدية	01	2300	227.62
أملاك الوقف	01	18	2.34
أملاك عمومية	–	–	198.77
أملاك خاصة	14502	14366	1648.43

غير معلن عنها	01	1488	26.48
المجموع	**14513**	**18613**	**2252.98**

المصدر: البطاقة التقنية الخاصة بالعقار الحضري المنجزة من طرف وكالة مسح الأراضيCadastre سنة 2015.

حسب ما يوضحه الجدول فإن 73 % من العقار الحضري ملك للخواص في شكل تجزئات و قطع و للإشارة كذلك فإن مسح كل العقار الحضري تطلب من وكالة مسح الأراضي لبرج بوعريريج مدة 11 سنة من 29 أكتوبر 1994 إلى 13 ماي 2005. و إلى جانب هذين الصنفين من العقار لا بد لنا من التطرق إلى العقار الصناعي.

جدول رقم 03 : المنطقة الصناعية بمدينة برج بوعريريج سنة 2015.

الموقع	المساحة الكلية (الهكتار)	المساحة المهيأة (الهكتار)	عدد الحصص الكلي	عدد الحصص المستغلة
داخل النسيج الحضري	182	158.24	145	145

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية سنة 2015.

جدول رقم 04 : المناطق النشاط في ولاية برج بوعريريج سنة 2015.

الموقع	المساحة الكلية (الهكتار)	عدد الحصص الكلي	عدد الحصص المستغلة
عين تاغورت	6.65	16	16
راس الواد	28.55	239	237
توسعة منطقة نشاط برج بوعريريج	9.51	100	100
منطقة نشاط برج بوعريريج	19.68	146	146

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية سنة 2015.

إن غياب إستراتيجية تسيير واضحة لكل من العقار الحضري و الصناعي أدى إلى مضاربة عقارية لهذا المورد غير المتجدد.

5- الهيئات المشرفة على الإستثمار في بلدية برج بوعريريج :

لجنة المتابعة المحلية و ترقية الاستثمار CALPI(Comité d'Assistance Locale et de Promotion de l'Investissement) تعتبر أهم هيئة تشرف على الاستثمار في برج بوعريريج و تساهم في تحديد الديناميكية الاقتصادية و الدفع بالاستثمار، أنشئت حسب المرسوم التشريعي 93-13 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الذي يحدد المبادئ الجديدة المتعلقة بالترقية و الإستثمار.باشرت هذه الهيئة مهامها في ولاية برج بوعريريج سنة 1994، بحيث شهدت منذ هذا التاريخ إلى غاية سنة 2015 اعتماد ما يفوق 1200 مشروع اقتصادي، و هذا ما يمثل نسبة 85% من مجمل المشاريع التي أنشئت خاصة في المنطقة الصناعية و منطقة النشاط التي تتربع على مساحة 24.6 هكتار. معظمها تتعلق بالصناعات

الإلكترونية و صناعة مواد البناء، و لكن خلال سنة 2015 لم يتم اعتماد سوى 7 مشاريع نظرا لتشبع العقار الصناعي و الحضري إلى جانب عدم ملائمة دفتر الشروط المقدم لبعض المشاريع من طرف المستثمرين مع المساحات المخصصة للاستثمار.

و إلى جانب هذه الهيئة التي تعمل على تشجيع الاستثمار و ترقيته عن طريق اهتمامها بالمشاريع ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة و خاصة الصناعية منها، نجد الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **Ansej** التي تهتم بمساعدة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة.

6-الإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية:

6-1-الإستثمار في القطاع الأول: حسب الـ **CALPI**، فإن الاستثمار في هذا القطاع يعتبر ضئيلا مقارنة بالقطاعات الأخرى نظرا للتحضر السريع الذي تعرفه المدينة و توجهها أكثر نحو التصنيع. و المشاريع الاستثمارية في قطاع الفلاحة ببرج بوعريريج ضئيلة و هي تمثل نسبة 7,14% من مجمل المشاريع المسجلة على المستوى الولائي، تتمثل في وحدات لإنتاج الحليب و مشتقاته و تربية بـعض الحيوانات و ري المساحات الزراعية رغم الطابع الفلاحي و الرعوي للمنطقة.

6-2-الإستثمار في القطاع الثاني: تعتبر الصناعة إحدى العناصر الأساسية التي هيكلت و لا زالت تهيكل المجالات الحضرية و المدن الكبرى في الجزائر، و كان الاهتمام بالصناعة منذ السبعينات بحيث أنشأت 38 منطقة صناعية خلال الفترة الممتدة بين 1970 و 1980، "كما قدرت حجم التكاليف الاستثمارية لهذا القطاع في المخطط الخماسي الأول (1981-1984) بـ 213,21 مليار دينار جزائري و هي تمثل 38 % من مجمل تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط. ابتداء من أواخر التسعينات أخذت الصناعة تتجه أكثر فأكثر نحو الصناعات الدقيقة التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة، و هذا ما حدث في برج بوعريريج التي أصبحت رائدة في الصناعة الإلكترونية. عدد المشاريع التي اعتمدت على مستوى المدينة منذ 1994 إلى غاية 2005 هو 480 مشروع صناعي و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 05 : المشاريع الصناعية في برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2005.

	عدد المشاريع المعتمدة	كلفة المشاريع (10^3دج)	المساحة الكلية (م3)	عدد مناصب الشغل
مدينة برج بوعريريج	480	/	/	/
الولاية	621	25.549.855	1.091.829	16.371

المصدر :حوصلة حول نشاط الـ CALPI سنة2005.

حسب ما يوضحه الجدول، فإن معظم الإستثمارات المعتمدة في القطاع الصناعي تتركز على مستوى بلدية برج بوعريريج و هي تمثل نسبة 91,17 % من مجمل المشاريع المسجلة على مستوى الولاية. كما

أن 91.37% من المؤسسات الصناعية تابعة للقطاع الخاص و هي تشغل نسبة 60.29% من مجمل المشتغلين بقطاع الصناعة.

مصنع الأجر الأحمر

مصنع التجهيزات الإلكترونية بالمنطقة الصناعية

للبنية التحتية القوية خاصة شبكة البنوك الكثيفة مثل بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية الريفية، إلى جانب شبكة المواصلات الكثيفة التي تسهل من وصول المواد الأولية للمصانع و تسويق المنتوجات دورا هاما في ازدهار النشاط الصناعي بالمنطقة و خاصة الصناعات الإلكترونية و الإلكترومنزلية. و أما بالنسبة لصناعة مواد البناء فإن أهم ما ساعد على نموها هو توفر الإقليم المحيط بالمدينة على عدة مواد أولية بحيث نجد 22 محجرة (carrières) و هي ذات طاقة إنتاج سنوية معتبرة و تتوزع مجاليا كالتالي:

الجدول رقم 06: أهم المحاجر بولاية برج بوعريريج .

الموقع	عدد المحاجر	الإنتاج (م3/سنة)
تكستر	01	43578
بليمور	05	177297
برج غدير	01	172530
المهير	03	37212
العناصر	01	68305
مجانة	01	24731
العش	10	444690
المجموع	22	963343

المصدر :تقرير شامل حول البيئة بولاية برج بوعريريج و المنجز من طرف مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج سنة 2015.

6-3-الإستثمار في القطاع الثالث: بالرغم ما تتوفر عليه المنطقة من مقومات سياحية هائلة من غابات مثل غابة بومرقد، وانوغة و البيبان، إلى جانب مياهها المعدنية مثل حمام البيبان بالمهير و حمام أولاد حلة بالماين، و كذا منطقة القليعة ببلدية تسامرت التي برمجت كمنطقة توسع سياحي إذ تتميز بمناظر جبلية خلابة و مواقع تاريخية و أثرية ثمينة. إلا أن ولاية برج بوعريريج ككل لم تسجل أي مشروع سياحي ذو أهمية. أما فيما يخص الحرف و كما أشرنا سابقا، فإن تسجيل معظم المشاريع المتعلقة بها يتم مباشرة لدى المصالح الاقتصادية للبلدية.

معظم الاستثمارات في برج بوعريريج توجهت نحو الصناعة مقارنة بمجمل المشاريع الاستثمارية الأخرى، خاصة الصناعات الإلكترونية و مواد البناء المتمركزة إما في المنطقة الصناعية أو منطقة النشاط أو مبعثرة داخل النسيج الحضري، كما أن الحصة الكبرى للاستثمارات يحتكرها القطاع الخاص و هذا بإتباع سياسة استثمار في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة. و هذه الصناعات أعطت طابعا اقتصاديا لمدينة برج بوعريريج من خلال خلق 750 منصب شغل سنة 2015.

كما أن تشبع المنطقة الصناعية وانعدام إمكانية التوسع بحيث يحدها من الشمال خط السكة الحديدية الجزائر – قسنطينة و من الغرب خط الغاز و كذا الخط الكهربائي للضغط العالي،و من الشرق الطريق الوطني رقم 45 و من الجنوب أراضي فلاحية، دفع إلى إنشاء منطقة صناعية مندمجة في المكان المسمى " مشتة فطيمة " الواقعة ببلدية الحمادية على بعد 5 كيلومتر من بلدية الدراسة بمساحة 300 هكتار، و منطقة صناعية في دائرة رأس الواد على مساحة 85 هكتار. كما قامت السلطات الولائية باقتطاع 71 هكتارا من الأراضي الفلاحية سنة 2015لتوسعة المنطقة الصناعية ببلدية برج بوعريريج في انتظار تعيين مكتب دراسات من وزارة الصناعة لمباشرة دراسة رخصة التجزئة والتهيئة من أجل الشروع في توزيع القطع الأرضية هذه على المستثمرين، كما هي بصدد التحضير لخلق منطقة نشاطات أخرى ببلدية العش في الجهة الجنوبية للولاية على مساحة 150 هكتار، بالإضافة إلى التحضير لتسوية بعض الحالات بمنطقة النشاطات الأولى ببلدية مجانة، وكذا التحضير لخلق منطقة صناعية بمنطقة الشتاتحة، كما تم تقديم الملف إلى وزارة الصناعة من أجل اعتماد منطقة صناعية أخرى بالصفية ببلدية الياشير على مساحة 360 هكتار.

7-تنمية بلدية برج بوعريريج على المستوى الإقليمي:

من اجل تكريس تنمية مستدامة بالمنطقة نقترح ما يلي:

- تطوير و تحديث البنية التحتية، عن طريق إنهاء أشغال إنجاز سكة حديدية بين برج بوعريريج و مسيلة و هذا لفك الاختناق على مختلف الطرق.
- إعادة الإعتبار للنقل بالسكة الحديدية من و إلى المنطقة الصناعية و ربطها بميناء بجاية.
- إعادة الإعتبار لخط السكة الحديدية الرابط بين الجزائر و الشرق الجزائري مرورا بمدينة برج بوعريريج.

– الاستعمال العقلاني لمورد المياه، وإعادة استعمال المياه المصفاة في محطة التصفية لعين زادا.

– تزويد المدن الصغيرة الواقعة خارج الهضاب العليا بالمناطق الجبلية بالتجهيزات للحد من النزوح نحو مدينة برج بوعريريج .

– تشجيع الصناعات المحلية من أجل ضمان استغلال فعال لكل الإمكانات المتاحة و لكن بصفة عقلانية و دون الإخلال بالتوازن البيئي، و من أبرز هذه الصناعات نجد صناعة مواد البناء التي تعتمد على المادة الأولية المستخرجة من محاجر كل من الأشير، جبل موريسان و راس الواد.

– تشجيع الصناعات الغذائية كتحفيز للنشاط الفلاحي من زرع الأراضي و تربية الحيوانات .

– نقل الصناعات المنتشرة في النسيج العمراني و توجيهيها نحو مناطق النشاط الواقعة في البلديات المجاورة، إلى جانب نقل وحدة نفطال لتعبئة قارورات الغاز إلى خارج المدينة لما تشكله من خطر على السكان و بناء أبراج لمكاتب التسيير و المقرات الاجتماعية للمؤسسات عوضا عنها.

– خلق هيئة لتسيير منطقة النشاط مثلما هو الحال بالنسبة للمنطقة الصناعية.

– الاهتمام بالبعد البيئي عن طريق حماية الغابات المحيطة بالمدينة من كل أشكال التلوث و العمل على تهيئتها و خاصة غابة بومرقد و كذا منع رمي النفايات و المياه المستعملة في وادي سولي و برج بوعريريج.

- وعلى هذا الصعيد كذلك لا بد من تشجيع المشاريع الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الاستدامة على كل الأصعدة و خاصة الصعيد البيئي، و هذا على المدى البعيد في إطار حماية الموارد الطبيعية من أراضي فلاحية و كذا حماية الجو من التلوث و المياه.
- استعمال التكنولوجية الحديثة التي تحافظ على البيئة.
- إضافة إلى ما سبق فقد قامت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة بتنصيب السلطة الوطنية لتنفيذ المشاريع النظيفة تطبيقا لاتفاقية " كيوتو" من أجل الحد من الانبعاث الغازي، نظرا لما للنشاط البشري من أثر على تغيرات المناخ و ظاهرة الاحتباس الحراري و تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني خاصة الموارد المائية و انعكاساتها على الأمن الغذائي.

و لإنجاح كل الاقتراحات التي رأيناها مهمة لتحقيق تنمية مستدامة مبنية على أساس اقتصادي فإن هذه الأخيرة لن تتحقق إلا إذا أخذت النقاط التالية بعين الاعتبار:

– تجنيد كل الوسائل و المتعاملين و تشجيع التعاون فيما بينها من أجل تحقيق تنمية متكاملة بين مختلف القطاعات.

– التحكم في الديناميكية الحضرية عن طريق اعتماد الحلول الداخلية بإعادة هيكلة النسيج العمراني القائم و فرض عقوبات على كل التوسعات العشوائية إلى جانب الحرص على جمال المظهر العمراني للمدينة. وكذا تحسين تسير الخدمات العمومية الحضرية خاصة فيما يتعلق بالنظافة و تصريف المياه المستعملة و

تزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب و تحسين النقل الجماعي العمومي و غيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية..

و أخيرا نستخلص أن بلدية برج بوعريريج تمكنت أن تصبح قطبا اقتصاديا مهما على المستوى المحلي و الإقليمي و حتى على المستوى الوطني نظرا لما تتوفر عليه من إمكانات تؤهلها لذلك، ولكي تتمكن من الازدهار أكثر لابد من انتهاج سياسة تنموية في إطار تنظيم حضري أفضل و دمج إقليمي أكثر، في آفاق تنمية مستدامة مبنية على مشاريع نظيفة تحافظ على البيئة و الصحة العمومية.

قائمة المراجع المستعملة:

–عليوش قربوع كمال " قانون الإستثمارات في الجزائر – "ديوان المطبوعات الجامعية سنة2000

– محمد بلقاسم حسن بهلول " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني– ديوان المطبوعات الجامعية سنة1998

"مونوغرافيا بلدية برج بوعريريج– " سنة 2015

–الحصيلة السنوية لمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج سنة 2015.

1993 -Maurise Durousset «La mondialisation de l’économie » -Collection Histige